الحملة المدنية
للإصلاح الإنتخابي

العدد ٤ - آب ٢٠٠٧

أنت تستحقّ الأفضل...

لذلك، ضم صوتك إلى أصواتنا المنادية بقانون انتخابي جديد اليوم

تهدف الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي إلى إحداث تحوّل على مستوى الثقافة الانتخابية في لبنان، وذلك عن طريق مساندة قانونٍ يكفل إجراء انتخابات حرّة، وديمقراطية، وقائمة على مبدأ المشاركة. وتتطلّع الحملة أيضاً إلى خلق فرصٍ تتيح للمواطنين اللبنانيّين أن يساهموا في التغيير.

الأنشطة القادمة

الأحد في ٢ أيلول ٢٠٠٧
فالوغا

المكان: دار البلدة
الزمان: ٤:٣٠ بعد الظهر

الإثنين في ٣ أيلول ٢٠٠٧
دير الأحمر

المكان: مركز رابطة سيّدات دير الأحمر
الزمان: ٤:٠٠ بعد الظهر

٨ نقاط إصلاحيّة

تسعى الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي إلى ضمان إقرار قانون انتخابي جديد يتضمّن ٨ نقاط إصلاحية...

١. هيئة مستقلّة للإنتخابات
٢. تنظيم الإنفاق الانتخابي
٣. تنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين
٤. خفض سن الاقتراع من ٢١ إلى ١٨ سنة
٥. إقتراع اللبنانيين غير المقيمين على الأراضي اللبنانية
٦. تشجيع ترشح النساء عبر إدخال الكوتا النسائية في لوائح الترشيح
٧. توفير إمكانيات المشاركة للناخبين ذوي الحاجات الخاصة
٨. التمثيل النسبي

هل كنت تعرف؟

إنّ ٥٥ دولة تسمح لمواطنيها غير المقيمين فيها بالإقتراع في الإنتخابات الوطنية، ومنها:
الجزائر، ساحل العاج، الموزامبيق، الأرجنتين، كندا، فنزويلا، أفغانستان، العراق، الهند، اندونيسيا، اليابان، الفيليبين، النمسا، بلجيكا، جمهورية تشيكيا، إيرلندا، لاتفيا، أستراليا، الإكوادور

الإصلاح الانتخابي ومشروع قانون بطرس يحصلان على دعم كبير في كافّة المناطق

استفادت الحملة للإصلاح الإنتخابي من تزايد الإهتمام بالشأن الإنتخابي في الفترة التي رافقت الإنتخابات النيابيّة الفرعيّة، فكثّفت لقاءاتها في المناطق حاملة نقاطها الإصلاحيّة وحاشدة دعم الناس لها. وقد برز في سلسلة اللقاءات الأخيرة تزايد غضب الناس من الوضع السياسي المتأزّم ورغبتهم في الخروج من المأزق القائم، مما انعكس ترحيباً كبيراً بطروحات الحملة وبمبدأ الإصلاح الإنتخابي كمدخل أساسي للحل ووسيلة لتفعيل الحياة السياسيّة وإعادة النبض الإيجابي إليها. وقد تنوّعت الاهتمامات والمناقشات التي طرحها المشاركون المئتين وعشرون في اللقاءات الأربع الأخيرة مع تنوّع أعمارهم وانتماءاتهم، وكان أكثر من مئة وخمسون مشاركاً منهم قد وقّعوا على الرسائل الموجّهة للنواب.

عدد اللقاءات	١٦
عدد المشاركين	٨٧٠
عدد الرسائل	٤٤٩

شاركت الحملة في بعلبك جمعية Creadel لتنظيم لقاء في منطقة رأس بعلبك برعاية بلديّة بعلبك، حضره عدد كبير من مؤسّسات المجتمع المدني في المنطقة، وانقسم الجمهور بين أغلبيّة موافقة على طروحات الحملة وأقليّة متحفّظة ولا سيّما على التمثيل النسبي. ختاماً أعربت بعض الجمعيّات المشاركة عن رغبتها بتنظيم لقاءات مماثلة مع أعضائها وفي قراها المجاورة. أمّا في طرابلس فلم يمنع الوضع الأمني الصعب القائم في المنطقة شبّان برلمان البلد في الفيحاء من حضور اللقاء الحاشد الذي جرى في بيت الفن في الميناء. وقد أثبت الشبّان الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة عشر والعشرين أحقّية مطلب الحملة بخفض سنّي الإقتراع والترشّح، حيث أظهروا اهتماماً بالغاً بالإصلاح الإنتخابي وتحدّثوا عن رغبتهم بالتغيير. وقد كان مؤثّراً توقيع رسائل الحملة من قبل نسبة عالية جداً من الحضور، حيث فاقت هذه النسبة عند الشبان النسب في اللقاءات المماثلة مع الفئات العمريّة الأكبر.

أمّا اللقاء الذي نظّم بمشاركة تيّار المجتمع المدني في مركزه في بدارو فقد تميّز بالمناقشة الإيجابيّة، حيث اجتمع ناشطو التيار في جلسة حواريّة تم التركيز فيها على دور الهيئة المستقلة للإنتخابات ومهامها في لبنان وقد نالت هذه المسألة الجزء الأكبر من النقاش. وفي شمسطار عبّر المشاركون في اللقاء الذي عقد بالتعاون مع منتدى الثقافة والإنماء عن ترحيبهم بمبادرة الحملة ومشروع قانون فؤاد بطرس ونقاطه الإصلاحيّة، وقد برز دعم الحضور للتمثيل النسبي ومطالبتهم بقانون يتيح تمثيل جميع الإتّجاهات ويعطي فرص متساوية للجميع.

الحملة تناقش موضوع الإصلاح الإنتخابي مع المرشّحين للإنتخابات النيابيّة الفرعيّة

بُعيد انتخابات بيروت والمتن الفرعية، أصدرت الحملة المدنيّة للإصلاح الانتخابي عدداً خاصاً من نشرتها يتناول موضوع تلك الانتخابات، وقد طُرح من خلالها السؤال الآتي: كيف كانت ستكون الانتخابات لو طبّقت وفقًا لمشروع قانون هيئة فؤاد بطرس؟

إثر ذلك، التقينا فخامة الرئيس السابق للجمهوريّة أمين الجميّل والنائب المُنتَخب الدكتور كميل خوري لتقديم النشرة لهم والاطّلاع على رأيهم وطلب دعمهم للحملة ولمشروع القانون.

عقد ممثّلو الحملة اجتماعاً بالرئيس الجميّل في ١٤ آب ٢٠٠٧ في دارته في بكفيّا، وكانت لديه عدّة انتقادات للعمليّة الانتخابية بالشكل التي تمّت به يوم الخامس من آب. وعلّق على الدور السلبي الذي لعبته وسائل الإعلام وأكّد الحاجة لإلغاء البطاقة الانتخابيّة وتنظيم الإنفاق الانتخابي. كما دعم فكرة استخدام اللوائح المطبوعة مسبقاً، ممّا كان سيُجَنّب الأخطاء في طباعة أسماء المرشّحين. فيما بعد، أصدر مكتب الرئيس الجميّل بياناً مشيراً فيه دعمه تشكيل الهيئة المستقلّة للانتخابات.

وبتاريخ ٢٠ آب، التقى ممثّلو الحملة الدكتور كميل خوري في مقر كتلة الإصلاح والتغيير النيابيّة في الجديدة. وأبدى النائب خوري دعمه للإصلاحات المطروحة في النشرة، مركّزاً على طرحي الهيئة المستقلّة للإنتخابات ووضع سقف للإنفاق الإنتخابي. كما أبدى دعمه لباقي الإصلاحات المطروحة في مشروع القانون.

تنوي الحملة أن تلتقي قريباً بالنائب المُنتخب محمد الأمين عيتاني والمرشّح عن دائرة بيروت الثانية ابراهيم الحلبي.

إقتراع غير المقيمين

يتمتّع المواطن اللبناني غير المقيم في لبنان بحقّ الإقتراع نظريًا، إذ إنّ الحكومة اللبنانيّة تصدر لوائح الشطب كل عام والتي تتضمّن أسماء من هم داخل لبنان أو خارجه. إلاّ أنّ تأمين حق الإقتراع لغير المقيمين يتطلّب وضع آليّات تضمن تمتّعهم الفعلي بحقّهم الدستوري باختيار ممثّليهم في الندوة البرلمانيّة.

"بالتأكيد"، يقول الدكتور جبران كرم من لبنانيون في الخارج وهي مجموعة ضغط من أجل اقتراع غير المقيمين، "إنّ اقتراع غير المقيمين لا يتطلّب تعديل القانون الإنتخابي، إذ إنّ قانون عام ٢٠٠٠ الحالي يعطي وزارة الداخليّة مسؤوليّة تعيين أقلام الاقتراع، ولا شيء يمنع الوزارة من تعيين أقلام اقتراع في السفارات والقنصليّات في الخارج".

إنّ اقتراع غير المقيمين يفتح المجال أمام مشاركة أوسع للمواطن وتجعل العمليّة الانتخابيّة أكثر شرعيّةً و تمثيليّةً. إضافة إلى ذلك تحافظ هذه الشريحة الكبيرة للبنانيّين غير المقيمين على روابط اقتصاديّة واجتماعيّة وثيقة مع الوطن، ممّا يجعل عزلها عن العمليّة الانتخابيّة عملاً ظالماً في ظلّ ضمان الدستور والقانون الانتخابي المرعي الإجراء لهذا الحق. ونشير هنا أن اقتراع غير المقيمين يعني المواطنين الذين يحملون جنسيّة لبنانية أو جوازات سفر، ومن ترد أسماؤهم في لوائح الشطب. نذكّر هنا أنّ القانون الانتخابي ينزع حقّ الاقتراع عن الفئات التالية حصراً: المدان المحكوم عليه والعاجز عن الدفع (المفلس) وأفراد القوّات المسلحة وبعض موظّفي الدولة.

من هم غير المقيمين؟

اللبنانيون الذين لا يزالون يحتفظون بجنسيّتهم اللبنانيّة والمسجّلون في لوائح الشطب وإنّما غير المقيمين في لبنان إما ظرفياً وإمّا بشكل دائم.
وبالتالي فإن المتحدّرين من أصل لبناني يخرجون عن هذا التعريف.

كذلك، لا يؤثّر اقتراع غير المقيمين على التوازنات السياسيّة والطائفيّة القائمة في البلاد لأنّ أسماءهم واردة أصلاً على لوائح الشطب.

وضعت هيئة فؤاد بطرس الخاصّة بقانون الانتخابات النيابيّة أسس للآليّات التنفيذيّة لعمليّة اقتراع غير المقيمين في مشروع القانون الانتخابي المقترح. وينصّ اقتراح هيئة بطرس في مادته الأولى على ما يلي:
"لكل لبناني أكمل الثامنة عشرة من العمر، سواءً أكان مقيمًا أم غير مقيم على الأراضي اللبنانيّة، أن يمارس حقّ الاقتراع وفقاً لشرعة حقوق الناخب والمرشح المكرّسة في المادة ٢٣ من الدستور ولأحكام هذا القانون."

الآليّات الموضوعة لتنفيذ عمليّة الاقتراع لغير المقيمين سهلة التنفيذ في ظلّ إصدار لوائح الشطب سنوياً. الهيئة المستقلّة للانتخابات مولجة تنظيم الانتخابات ومن واجبها تنسيق عملها مع وزارة الخارجيّة والمغتربين فيما يتعلّق بآليّات تنفيذ اقتراع غير المقيمين. من المهمّات الموكلة للهيئة المستقلّة للانتخابات:

— تحديد مراكز الإقتراع وموظّفي تلك المراكز.
— التنسيق مع السفارات والقنصليّات من أجل تحديث لوائح الشطب وإرسال اللوائح النهائيّة.
— إرسال أوراق الاقتراع المطبوعةسلفاًا للسفارات.
— يحق لمندوبي الأحزاب وجمعيات مُعترف بها أن تراقب عملية الإقتراع في السفارات

يعطي مشروع القانون الجديد الناخب خيار الاقتراع في مركز سكنه عوضاً عن مركز سجلّه لمصلحة المرشّحين عن المقاعد في مركز السجل. يتّمتع الناخب غير المقيم بهذا الحق أيضاً ويجب أن يتقدّم من السلطات المختصّة بالأوراق الثبوتيّة التي تسمح له بالإقتراع في بلد الإقامة. يقترع غير المقيم بواسطة بطاقة الهويّة اللبنانيّة أو جواز السفر.

لا تشكّل عمليّة إقتراع غير المقيم أعباء إضافيّة على كاهل الإدارة اللبنانيّة، إذ إنّ الهيئة المستقلّة للانتخابات هي التي تتولّى العمليّة التنظيميّة للانتخابات وتضمن نزاهة هذه العمليّة في مراكز الاقتراع في الخارج كما في الداخل. غداة انتهاء العمليّة الانتخابيّة يتمّ إقفال صناديق الاقتراع وإرسالها فورًا إلى الهيئة للشروع باحتساب الأصوات.

لا يدخل مشروع القانون في التفاصيل العمليّة الصغيرة للآليّة التنفيذيّة لعمليذة اقتراع غير المقيمين، بهدف إعطاء الهيئة المستقلّة للانتخابات مرونة تنظيميّة وإداريّة دون الحاجة للعودة إلى مجلس النوّاب عند كل خطوة إجرائيّة .

هل كنت تعرف؟

وظّفت انتخابات العراق في العام ٢٠٠٥ إمكانيّات كثيفة لأجل اقتراع غير المقيمين ورغم قيود زمنيّة ضاغطة. من خلال عمليّة تصويت شبيهة بتلك المتّبعة للتصويت داخل البلاد، قام ٩٤ بالمئة من الناخبين المسجّلين في الخارج (ما يقارب ٢٢ بالمئة من إجمالي الناخبين بحقّهم في الإقتراع)

للمزيد من المعلومات الرجاء الإتّصال بـ:
— الجمعية اللبنانيّة من أجل ديمقراطيّة الإنتخابات: ٠١/ ٧٤١ ٤١٢
— الجمعية اللبنانيّة لتعزيز الشفافيّة: ٠١/٢٩٣ ٠٤٥
— المركز اللبناني للدراسات: ٠١/٤٨٦ ٤٢٩/٣٠

www.ccerlebanon.org